الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
LIMITED

A/C.4/33/L.29
1 March 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الرابعة

البند ٢٤ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
مسألة الصحراء الغربية

كلمة ممثل الجزائر في الجلسة الرابعة والعشرين للجنة الرابعة المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ (١)

١ - ان انتخابكم رئيسا للجنة الرابعة في هذه الفترة المنذرة بنهاية العهد الاستعماري لهو رمز . ولئن رجع المرء الى الوراء حوالي ١٨ سنة خلت ، فلا يسعه الا ان يتذكر ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو الذي أخذ ، برسالته المؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ (٢) ، المبادرة التاريخية للمطالبة بفتح مناقشة مباشرة في جلسة عامة ، أثناء الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة قصد استئصال الجذام الاستعماري من وجه العالم . فكان كل نداء من الاتحاد السوفياتي الى الجمعية العامة لكي تدافع عن " القضية العادلة " قضية الكفاح ضد الاستعمار ولكي تتخذ على وجه السرعة " التدابير الفعالة لانهاء النظام الاستعماري كليا " .

٢ - لقد كان هذا العمل هو السند الذي عزز جانب مجموعة الـ ٤٣ بلدا افريقيا - آسيويا مآزرة حين عرضت على الجمعية العامة مشروع قرار مستوحى من روح باندونغ ، أصبح بعد ذلك الاعلان الذائع الصيت لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٧ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي اشار بعضهم ، بحق ، الى أهميته القصوى بالنسبة لتطور عالمنا ، حيث اعتبروه بمثابة الفصل الحادي عشر لميثاق الامم المتحدة .

---

(١) نص موزع وفقا لمقرر اتخذته اللجنة الرابعة في جلستها الرابعة والعشرين المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، المرفقات ، المجلد الثاني ، البند ٨٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/4502 .

٣ - واليوم نعد تحت اشرافكم ، سيدى الرئيس الأشواط التي قطعناها ونعبر عن نفاد صبرنا لمشاهدة اختفاء آخر جيوب التجمع الاستعمارى .

٤ - ان المشاكل المحددة التي شرعت اللجنة الرابعة منذ قليل ، بحثها هذا العام أيضا بحثا خاصا في الاطار العام لدراسة حالة تنفيذ الاعلان ، تمثل في رأى وفد بلادى دواعي قلق يزيد في خطورتها بالنسبة للمجتمع الدولي انها تمثل امتحانا بكل معنى الكلمة للامم المتحدة نفسها في الثقة الموضوعة فيها وفي سمعتها كأداة تهدف ، في جملة أمور أخرى ، الى تحقيق القضاء السريع وغير المشروط على الاستعمار بجميع أشكاله وجميع مظاهره .

٥ - والواقع ان الأمم المتحدة ماتزال تدرس ملف انهاء الاستعمار في آسيا حيث تشهد حالة تيمور الشرقية احتلالا عسكريا لم يفلح في طمس ما للمشكلة من بعد استعمارى حقيقي ؛ وفي امريكا اللاتينية حيث تتسبب مطالبات اقليمية منافية لمبادئ تقرير الشعوب لمصيرها في اعاقة جهود بليز وشعبها من أجل الحصول على الاستقلال ؛ وأخيرا في افريقيا حيث مازالت حالة الصحراء الغربية على الرغم من جميع المناورات الهادفة الى مسخ طابعها الاستعمارى الصرف ، تقض الضمير العالمي ، وتضطر الشعب الصحراوى الى خوض كفاح مسلح من أجل المطالبة بممارسة حقوقه الاساسية .

٦ - لقد سنحت الفرصة للوفد الجزائرى من قبل ، أثناء النظر في هذا البند الخاص في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، فأشار الى التشابه بين مختلف الملفات التي ماتزال مدرجة في ما تستمر لجنتنا في تسميته بمسألة الاقاليم الصغيرة . والواقع ان العناصر الجوهرية لهذه المشاكل متشابهة ولو ان بعض الخاصيات الاقليمية وغيرها قد أضافت اليها في بعض الأحيان بعدا آخر هو بعد الاطماع القومية من جانب بعض بلدان المنطقة المعنية . لكن مهما كان الأمر يستطيع المرء اذا ما بذل الجهد اللازم باجتناب الكلام البلاغي الذى يراد منه تحويل انظار المجتمع الدولي عن العناصر الأساسية لهذه المشاكل المختلفة ، أن يدرك حينئذ ان السمة المشتركة لهذه المشاكل جلية وان الأمر يتعلق في الواقع باقرار حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ، وفقا للمبادئ المقدسة المنصوص عليها في الميثاق . وفي رأى الوفد الجزائرى ان التذكير بالمعطيات الجوهرية للمشاكل المنظور فيها يمثل في حد ذاته عنصرا ايجابيا في البحث عن الحل الذى يجب أن يطبق عليها .

٧ - ان الطابع الخالص لهذه المشاكل أى انهاء الاستعمار يساعدنا منذ الآن على رؤية الطريق الذى يجب ان تتجه اليه جهود المجتمع الدولي الذى من واجبه أن يمنع قيام علاقات دولية مبنية على العدوان والأمر الواقع العسكريين لاخماد التطلعات الأكثر شرعية لشعوب واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، في ممارسة حقها في تقرير المصير بحرية .

٨ - وليسمح للوفد الجزائرى أن يشير الى حقيقة معروفة . لقد كانت قضية الصحراء الغربية تعتبر منذ ١٩٥٦ ، وهي السنة التي قبلت فيها اسبانيا عضوا في الأمم المتحدة ، قضية " اقليم تابع " له حدود جغرافية واضحة . وكانت هذه المسألة تبحث دائما في اطار واضح ، هو اطار الفصل

الحادى عشر من الميثاق أى كمشكلة تتعلق بانهاء الاستعمار وتخضع لأحكام قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . ذلك هو الاطار الذى وضع فيه المجتمع الدولي مسألة الصحراء الغربية واتخذ فيه العديد من القرارات التي تؤكد حق الشعب الصحراوى ، داخل الحدود الواضحة لاقليمه ، في تقرير مصيره بل وفي " استقلاله " ، وهي عبارة نثقلها من قرار اتخذ في الدورة التاسعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في الرباط من ١٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، بعد ان استخدمت أيضا في قرارات أخرى للامم المتحدة .

٩ - ولهذا يجب علينا أولا ان نجابه - بكل ما لهذه الكلمة من معاني - تحديا لمنطق التاريخ . فمثلما حدث في قضيتي بليز وتيمور الشرقية فان السير العادى لعملية انهاء الاستعمار في مشكلة الصحراء الغربية قد أعيق على نحو خطير . لقد كانت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة البلدان غير المنحازة قد كرست كلها حتى الآن طاقتها وامكاناتها واستراتيجيتها وعملها لمساعدة الشعوب الأسيرة على انتزاع حريتها التي صادرتها قديما البلدان الامبريالية المتفطرسة . من كان يستطيع ان يتنبأ باننا سنضطر يوما الى ان نجتمع لنحاول ربط خيوط مصير أحد شعوب افريقيا ، كان بالأمس يعاني استعمار احفاد الغزاة الاسبانيين وهو اليوم ضحية تكفير لدولتين افريقيتين ، عانتا كلتاهما من مساوئ السيطرة الاستعمارية ، دولتين انتصرتا في كفاحهما من أجل التحرير الوطني وساهمتا مساهمة فعلية في انشاء منظمة الوحدة الافريقية ؟ ومع ذلك فهذا ما حدث بالضبط .

١٠ - وهكذا تواجه الأمم المتحدة ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ، مشكلة خطيرة وتحديا صارخا يتهدد بالويل أسسهما وأخلاقهما ونفوذهما . لكن بماذا يمكن وصف حالة على هذه الدرجة من الغرابة ، يقوم فيها من كان مستعمرا بالأمس باستعمار غيره اليوم ؟ وبماذا يمكن تفسير حالة مدهشة مثل هذه التي يقوم فيها من كان بالامس ضحية لتوسع لم تزل مشكلته مطروحة بالتحالف اليوم بمثل هذا الطيش مع ذلك الذى كان حتى الأمس ينكر حقه في الوجود ؟ ان لم يفسر بأنه أثر متخلف لامبرياليات لم يخمد اوارها أبدا امبرياليات في انبعاث دائم ؟

١١ - أليس علينا ان نذكر بأن الحماس القومي العارم في السنوات الاولى من استقلالنا الفتي والارادة العاتية لدولنا في صون وجودها حرة ومستقلة هما اللذان قاما سدا أمام المطالبات التوسعية لاحدى الدول المعنية التي كانت تريد آنذاك ان تعتبر الاقليمين اللذين يشتركان معها اليوم في النزاع الحالي في معسكرين متعارضين ، للأسف " اقليمها الجنوبي " ؟

١٢ - اذن لقد حاول بعضهم أن يمحو من خارطة العالم الصحراء الغربية بصفتها كيانا . وقد كان الصحراويون في الصور الاستعمارية التي نقلتها مكاتب ضباط "شؤون ما يسمى بالأهالي" هم " ناس السحب " فها هم قد أصبحوا اليوم " ناسا بلا أرض " ، رهائن في ديارهم ، غرباء في اقليمهم الذى أصبح بالنسبة لهم أرضا أجنبية بفضل نيران أسلحة الاحتلال .

١٣ - ان هذه الحالة التي لا تطاق هي تحدى لمنطق التاريخ والسير العادى لعملية انهاء الاستعمار ، هي ايضا تحدى مستمر للعدالة . وسيكون شرف منظمتنا هو نصرة التطلعات المشروعة

لهؤلاء الرجال الذين سلب منهم كل شيء ، هؤلاء الرجال الذين حرموا من الارض ، هؤلاء الرجال الذين صودرت منهم هويتهم ، لهذا الشعب الصحراوى الذى يقاتل من أجل حقه في الوجود الذى ينكر من خلال خطأ من اخطاء التاريخ الفظيمة ومن خلال احدى تلك التشويهات القاسية لعملية انهاء الاستعمار . ولا يجب أن تأخذ منظمتنا على عاتقها ، كما فعلت مع الفلسطينيين ، المسؤولية التاريخية المفجعة والرهيبة ، وهي انشاء شعب متشرد آخر .

١٤ - أما الحجة الخداعة المستوحاة من القلة النسبية لعدد هذا الشعب ، فلايمكن أن تكون فير مشبوهة لانها تطبق على البعض دون الآخر باجحاف كبير ، ولا يمكنها ان تكون مانعا مبطلا لحريته في تقرير المصير . وهذا رغم حذار من جعل الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها مرهونا بمعايير قائمة على العدد أو المساحة . اذا كان مثل هذه العوامل ستسود ، فكم من دولة في العالم ، الجديد منها ، وحتى القديم ستستحق ان تنال كرامة دولة وكم من شعب سيكون أهلا للاحتفاظ بحريته .

١٥ - ان الجزائر تعتبر ان متطلبات العدالة بغض النظر عن متطلبات السلم والاستقرار في منطقتنا تجعل من الأمور الحيوية احترام السير الطبيعي لعملية انهاء الاستعمار ، من خلال تطبيق حق الشعوب في التحكم في مصيرها . أما فيما يتعلق بممارسة الشعب الصحراوى لهذا الحق فير القابل للتصرف فيه فان الجزائر لم تذهب أبدا الى الحكم سلفا بالنتيجة التي سيسفر عنها هذا الاستفتاء . فليختر الشعب الصحراوى بحرية تامة الانضمام الى احدى الدولتين اللتين أخذا المسؤولية التاريخية الثقيلة باحتلاله ، وستكون الجزائر أول من يرحب بذلك . وليختبر الشعب الصحراوى ان يكون له مصير قومي متميز ، فلن يكون موقفنا مخالفا مادام الحق هو ان احترام هذا المعيار الدولي الاساسي وفير القابل للتخطي ، في مجال انهاء الاستعمار لا يمكنه الا ان يفتح أمام جميع شعوب منطقتنا أفضل الآفاق للتعاون .

١٦ - ولئن كانت الحالة الرهيبة المفروضة على الشعب الصحراوى تمثل تحديا مستمرا لمنطق التاريخ وللعدالة فانها تمثل أيضا تحديا خطيرا للسلم . والمسألة المطروحة على الأمم المتحدة تكتسي من هذه الزاوية أهمية قصوى . أما الجزائر فيما يخصها فانها تولي لهذه اكبر قيمة ، لا بسبب الاخطار التي تهدد أمنها من جراء هذه القضية فحسب ، ولكن أيضا وخصوصا بسبب الملابسات المتلاحقة لهذه المشكلة التي يمكن ان تؤدى الى اعادة النظر في تكوين افريقيا نفسها بصفتها مجتمع دول . ذلك هو فعلا الرهان المخيف لهذه القضية . يجب ان نتصدى للتحدى الناشيء عن احتلال اقليم وتقسيمه بدون استحقاق حتى نتفادى خلق سابقة مدمرة قد تستخدم للزيادة في خطورة مناورات الاخلال باستقرار افريقيا .

١٧ - ان السلم مهدد في اقليمنا تهديدا خطيرا بسبب الأمر الواقع العسكرى فير القانوني والتقسيم فير المشروع للاقليم الصحراوى . وموقف الجزائر في هذه القضية هو الموقف نفسه الذى ماانفكت تتخذه في مجال انهاء الاستعمار . ومساندتنا بدون تحفظ لكفاح الشعب الصحراوى من أجل فرض احترام حقوقه ، وحقوق افريقيا بأكملها في الوقت نفسه ، في حياة حرة نابعة

من تأييدنا للمبادئ التي أجمع العالم على قبولها والتي كرّسها كل من ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ويزيد من شرعية قلقنا ، نهم الالحاقيين والأطماع التوسعية التي انقضت فعلا على هذه الارض والتي تتخايل أشباحها على أراضي أخرى ، مما أنشأ حالة متأزمة على حدود الجزائر ، حالة تتهدد السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها .

١٨ - لقد هددونا حتى بـ " حق التتبع " . وهكذا بفضل محاكاة غريبة وبليغة لنموذج تجربة الامبريالية الغازية ، تقتفي بدولة افريقية أثر الدول الاستعمارية السابقة . ان " حق التتبع " السيء الأثر ، يذكرنا بفظائع المجازر التي هلك فيها الآلاف من المدنيين في أنغولا وزامبيا وموزامبيق من جراء الغارات الاجرامية التي تشنها السلطات العنصرية البيضاء في الجنوب الافريقي . أما اليوم فيجب ان يأتي التهديد من المستعمر السابق الذى تعلم أساليب مستعمره ويريد فضلا عن ذلك ، أن يطبقها على شقيقه معرضا افريقيا من داخلها لجروح جديدة لا تبرأ .

١٩ - وأخيرا فان النزاع الخطير القائم منذ ثلاث سنوات في الصحراء الغربية والمليء بالأخطار المهددة للسلم في المنطقة ، يمثل تحديا غير عادى للأمم المتحدة التي هي المسؤولة الاولى ، بصورة طبيعية ، على ضمان احترام المبادئ التي تغذى وتنعش ميثاقها . ان تخلّي منظمتنا ، ولو ضمنيا ، عن صون سلامة مبادئها سيسلبها بدون شك ما تتمتع به من ثقة ونفوذ .

٢٠ - والحال انه قد ثبت ، ثبوتا تاما أن السبب الأول للتطور المختل والمتفجر لمشكلة الصحراء الغربية يكمن في انكار دولتين عضوين في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لهذا المبدأ الأساسي الاول المسلم به عالميا ، وهو مبدأ حق الشعوب في التحكم في مصيرها .

٢١ - ان الأمر يتعلق بمشكلة تمت بوشائج أصيلة الى انهاء الاستعمار وتخضع لأحكام مبدأ تقرير المصير . ولقد أظهرت منظمة الوحدة الافريقية من جهتها ، منذ عام ١٩٦٦ ، قلقها الشديد وأكدت مرارا حق الشعب الصحراوى في تقرير مصيره بحرية وثابرت على ذلك مثابرة مثالية . ولم تحد منظمة الوحدة الافريقية أبدا عن هذا الموقف ولم تخلّ بمسؤولياتها . وقد أظهرت بفضل حكمتها ورصانتها وتصميمها ثباتا رائعا على مقرراتها ، فأكدت مرارا وبدون هوادة ، حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير . وقد اعتبرت في هذا الصدد ، انه لابد من تنظيم استفتاء بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية مباشرة وتحت اشراف الأمم المتحدة لتجسيم هذا الحق .

٢٢ - اما البلدان الافريقية فانها ، وفاء منها للمبادئ والأهداف المرسومة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وتصميما على العمل بجميع الوسائل من أجل تحرير الشعوب الافريقية المستعمرة ، قد قامت بالاجماع وبواسطة مجموعتها داخل الأمم المتحدة بعرض القضية على المنظمة وأحرزت في قرارات حفظتها جميع الأذهان ، تأكيد حق شعب الصحراء الغربية في التحكم في مصيره .

٢٣ - وفعلا فقد التمست الجمعية العامة للأمم المتحدة من أسبانيا بالحاح ، عام ١٩٦٥ ، أن

تتخذ التدابير اللازمة لتحرير هذا الاقليم (٣) . وظلت الأمم المتحدة ولا تزال منذ اتخاذ هذا القرار الاول تؤكد بقوة ومواظبة أن انهاء استعمار الشعب الصحراوى ، وممارسة هذا الشعب لحقه في تقرير المصير على نحو ما كانت منظمة الوحدة الافريقية قد قررته يجب ان يتما عن طريق تنظيم استفتاء يكون على درجة بالغة من الامانة .

٢٤ - وعلى الصعيد الاقليمي ، مابرحت الدول الثلاث المعنية أو المهتمة بالأمر توحّد جهودها حتى عام ١٩٧٤ ، قصد تطبيق القرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، وتوفيق مواقفها في الاطار الرائع المبني على التشاور .

٢٥ - وهكذا التزم رؤساء هذه البلدان الثلاثة رسميا في مؤتمرى القمة المعقودين في نواديبو في ١٤ ايلول /سبتمبر ١٩٧٠ ، وأغادير في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، بتكثيف جهودها قصد انهاء استعمار الصحراء الغربية ، وأكدت مرة أخرى تعلقها الدائم بمبدأ تقرير المصير وتطبيقه بواسطة التعبير الحر والحقيقي عن ارادة سكان هذا الاقليم .

٢٦ - لكن عوضا عن هذا الاجراء الديمقراطي المطابق للمبادئ التي آمنت بها دوما منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة أحلت الدولتان اللتان احتلتا الصحراء الغربية في نهاية الأمر واقتسمتاها مطالبات اقليمية على أساس حجج تاريخية بائدة وخاطئة وخطيرة ، وبذلك غيّرت الدولتان موقفهما تغييرا مذهلا وتحملتا مسؤولية نكران المبادئ المؤكدة مرارا وتكرارا والتي كان يبدو أنهما متمسكتان بها نكرانا لم يسبق له مثيل .

٢٧ - وتمسكت الامم المتحدة بطلب من المجموعة الافريقية التي أصرت على احترام مقررات منظمة الوحدة الافريقية بدقة ، بموقفها الذى ظلت تؤكده مرارا وتكرارا حتى اليوم الذى تصورت فيه الدولتان اللتان كانتا تتأهبان لاحتلال الاقليم ، مناورة تسويفية قصد تأجيل تقرير الشعب الصحراوى لمصيره . وهكذا طلب الى الامم المتحدة أن ترفع القضية الى محكمة العدل الدولية بفرض البت في دعوى حقوق تاريخية مزعومة .

٢٨ - ولم يكن قبول هذا الاجراء الذى أملاه حسن الاستعداد . وبدون ان تعرب عدة بلدان ، وليس البلدان الافريقية وحدها عن قلقها أمام هذا الاجراء التأخيرى الجديد الذى لم يكن كافيا لاخفاء الأهداف التوسعية ، بدون أن تحصل هذه البلدان على تأكيد جديد وصريح لحق الشعب الصحراوى في تقرير المصير في قرار الاحالة الى المحكمة وتأكيد اعلان المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

٢٩ - ولقد أحبطت محكمة العدل الدولية هذه المناورات التسويفية وهذه المحاولات الرامية لتحويل

---

(٣) القرار رقم ٢٠٧٢ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٥ .

مجرى عملية انهاء الاستعمار ، فأكدت صراحة في فتواها الصادرة في ١٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ (٤) ، عدم وجود أية سيادة اقليمية للمغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية أو أية روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير . وانتهت السلطة القضائية الدولية العليا الى القول بوجوب اعمال هذا الحق بواسطة التعبير الحر والحقيقي عن ارادة سكان الاقليم ، وفقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة .

٣٠ - كانت تلك هي أيضا النتائج التي انتهت اليها بعثة الامم المتحدة التي زارت الجزائر والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية . وتقرير البعثة (٥) المعتمد في ١٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ دليل مقنع وهو يمثل وثيقة لايمكن دحضها . فقد ذكرت فيه البعثة صراحة أن التحقيق الذى قامت به أظهر أن السكان الصحراويين يرفضون ان تكون للمغرب وموريتانيا أية مطالبة باقليمهم ويحرصون على ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال على نحو تام وسيادى .

٣١ - وهكذا فان اصرار الدولتين المحتلتين على مطالباتهما الاقليمية قد انتهك مجموعة كاملة من قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية المبينة بوضوح في فتوى محكمة العدل الدولية والظاهرة في عزم الشعب الصحراوى كل العزم على التحكم في مصيره بحرية .

٣٢ - ان حق الشعب الصحراوى غير القابل للتصرف في تقرير مصيره ، قد اعترفت له به ١٢ عاما جميع المحافل الدولية . كما كرست هذا الحق للشعب الصحراوى تكريسا نهائيا سلسلة طويلة من التزامات الجمعية العامة ، من القرار ٢٢٢٩ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٦ الى القرار ٣٢/٢٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ . والجميع ، من الامم المتحدة الى حركة بلدان عدم الانحياز ، ومن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى منظمة الوحدة الافريقية ، ومن محكمة العدل الدولية الى بعثة الامم المتحدة الزائرة للمنطقة ، ومن الامين العام للامم المتحدة وبعثة ريد بيك الى الدولة القائمة بالادارة نفسها ، الجميع يطالبون للشعب الصحراوى باستفتاء حر وحقيقي وليس بعملية تعويه وتعمية .

٣٣ - ان الدولة القائمة بالادارة والامين العام للامم المتحدة قد رفضا الاشتراك فيما وصفه ، هنا بالذات ، عدد كبير من البلدان بحق ، بأنه مجرد تظاهر بتطبيق مبدأ تقرير المصير . ولاحظ الامين العام ، بالخصوص ، أن لا الدولة القائمة بالادارة ولا الادارة المؤقتة قد اتخذتا التدابير اللازمة لتأمين ممارسة الشعب الصحراوى لحقه في تقرير المصير (٦) .

---

(٤) الصحراء الغربية ، فتوى محكمة العدل الدولية ، مجموعة ١٩٧٥ .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الثالث عشر ، المرفق .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الحادى عشر ، المرفق الاول ، الفقرة ٤٦ .

٣٤ - وكذلك فان اسبانيا ، في اعقاب سحب ادارتها من الاقليم ، أعلمت الامين العام أن " انهاء استعمار الصحراء الغربية سيتم حين يكون السكان الصحراويون قد تمكنوا من الاعراب عن آرائهم على نحو صحيح "(٧) .

٣٥ - وكان السفير ريد بيك ممثل الامين العام قد أبلغ هذا الأخير أنه أصبح من المتعذر في الظروف الناشئة عن الاحتلال العسكرى للاقليم ، تنظيم استشارة حرة للشعب الصحراوى .

٣٦ - لكن حين يتعلق الامر كما هو الحال هنا بحق غير قابل للتصرف أو التجاوز ، يكون الأمر الواقع العسكرى الذى يدوس هذا الحق ويصدم الضمائر ويخرق كافة مبادئنا ، جريمة غير قابلة للتقادم . ولقد بين التاريخ مرارا وتكرارا أنه لا يمكن خنق صوت شعب الى الأبد ، هذا الشعب الذى سيفضي كفاحه حتما الى تحقيق أمانيه مهما طالت المدة ومهما كانت التضحيات .

٣٧ - ان الحرب التحريرية التي يخوضها الشعب الصحراوى بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (جبهة بوليساريو) تفرض نفسها اليوم على المجتمع الدولى كحقيقة ملموسة بفضل شجاعة وتضحيات هذا الشعب الطامح الى الحرية .

٣٨ - ان جبهة بوليساريو مدينة بالصفة التمثيلية التي تتمتع بها لشرعية كفاحها وعدالة قضية الشعب الصحراوى قبل كل شيء . وقد تأكدت هذه الصفة بفضل قدرة الجبهة على تنظيم مقاومة شعبها والسيطرة على حرب تحريره الوطنية .

٣٩ - ان بعثة الامم المتحدة الزائرة التي أوفدتها اللجنة الخاصة الى الاقليم في أيار/مايو ١٩٧٥ (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية الحالي لساحل العاج قد لاحظت ، على الوجه الاكمل ، أن جبهة بوليساريو تمثل حقا الشعب الصحراوى . والشهادة على ذلك شهادة لها مغزاها أن " الجماعة " قررت أن تحل نفسها في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ (٨) في جلسة معقودة في فلته وذلك بعد أن أكدت مرة أخرى مساندة (اعضائها) غير المشروطة لجبهة بوليساريو بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوى " و " عزمهم على مواصلة الكفاح من اجل الدفاع عن الوطن وعن استقلاله " ، هذا فضلا عن ان ٥٧ عضوا من أعضاء " الجماعة " البالغ عددهم ١٠٤ عضو ، من بينهم ثلاثة من النواب الستة في مجلس التشريع الاسباني أعلنوا جهارا ، في ٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٥ ، انضمامهم الى جبهة بوليساريو .

٤٠ - لكن هناك شهادة على الصفة التمثيلية لجبهة البوليساريو أعصى على الرد لانها شهادة صادرة عن مستعمرها السابق الذى يعترف بها كحركة تحرير وطني حقيقية . ولقد أدلى المسؤول العسكرى الاسباني الرئيسي على الصحراء الغربية الفريق غوماز دى سالازار الحاكم العام السابق

---

(٧) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير ، شباط /فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/11997) .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، ملحق تشرين الاول /اكتوبر ، تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ (S/11902) ، المرفق .

للاقليم العسكرى الاول لمدريد ، وكذلك العقيد رودريغز دى فيغورى الامين العام السابق للحكومة كلاهما بشهادة امام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب في ١٣ آذار/مارس الاخير لم تترك أى شك فيما يتعلق على الخصوص بالصفة التمثيلية لجبهة بوليساريو ورغبة الشعب الصحراوى في الاستقلال . ومثل هذه الشهادات الصادرة عن مسؤولين في الدولة المستعمرة السابقة وشهادات عشر شخصيات أخرى من كبار الشخصيات الاسبانية تكتسي بعدا استثنائيا .

٤١ - واذا ماوجب بعد كل ذلك تقديم حجة أخرى على ما لجبهة البوليساريو من سيطرة على حركة التحرير فلعله يكفي التذكير بمبادرة وقف اطلاق النار التي قررتها الجبهة في ١٢ تموز/يوليه الاخير على جزء محدد من ساحة قتالها ، والسارية فعلا الى يومنا هذا . ومن جهة اخرى فان هذه المبادرة التي تنم عن مسؤولية كبيرة والتي لم يفتها أن تثير الاعجاب بوصفها مبادرة ذات أهمية على طريق السلم ، تشهد بما للحركة الصحراوية من نضج سياسي وسيطرة عسكرية في نفس الوقت .

٤٢ - وكما حدث أثناء الدورات السابقة للجمعية العامة ، نسمع هنا وهناك أثناء الدورة الحالية من يقترح احالة مشكلة الصحراء الغربية من جديد الى منظمة الوحدة الافريقية .

٤٣ - والواقع أن منظمة الوحدة الافريقية ، الوفية لتعلقها بقضية انهاء الاستعمار أعربت عن قلقها العميق لتدهور الوضع في الصحراء الغربية ولحالة الحرب التي تتمو هناك . وأشارت المنظمة ، لدلالة منها على الاهتمام الذى توليه لتسوية هذه القضية الخطيرة ، الى تعلقها بمبدأ تقرير المصير غير القابل للتصرف فيه ، وقررت في دورتها العادية الثالثة عشرة المعقودة في بورت لويس من ٢ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٧٦ الدعوة لعقد دورة استثنائية بمشاركة الشعب الصحراوى قصد ايجاد حل عادل لمشكلة الصحراء الغربية (٩) .

٤٤ - ومعلوم ان ظروفا غريبة عن ارادة افريقيا في ايلاء عناية خاصة لهذه المشكلة قد حالت دون عقد مثل هذه الدورة . الا أن عزم افريقيا على عقدها تجدد في حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، في الدورة العادية الرابعة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في ليبرفيل من ٢ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ (١٠) ، التي عينت لوساكا عاصمة لمثل هذا اللقاء الذى تقرر عقده في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، ثم أجل لاسباب لا تعود الى ارادة البلد المضيف . وكذلك فان مشروع عقد هذه الدورة في ليبرفيل ذاتها ، مقر الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لم يمكن تجسيمه في بداية ١٩٧٨ .

---

(٩) المرجع نفسه ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (S/12141) القرار AHG/RES.81 (د - ١٣) .

(١٠) A/32/310 المرفق الثاني ، المقرر AHG/DEC.110 (د - ١٤) .

٤٥ - ومع ذلك فمنذ الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في الخرطوم من ١٨ الى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، التي تم فيها مرة أخرى ، تأكيد حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير تأكيدا أشد من ذى قبل ، تقرر انشاء لجنة حكماء تتولى على هذا الاساس التقدم بمقترحات الى الدورة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية (١١).

٤٦ - ان الجزائر لتعلق أكبر أهمية على هذه الجهود التي تبذلها افريقيا لتسوية هذه المشكلة. وهي تعلن من جديد استعدادها التام لتقديم مساعدتها الكاملة للعمل الذى قد تقوم به افريقيا لايجاد حل مرض للمشكلة على اساس المبادئ التي أعلنت في الخرطوم بحزم شديد.

٤٧ - لكن يجب رؤية الامور بوضوح وكشف المناورات التسويفية المتكررة التي تحاول فرضها على منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة دولة لها كل الفائدة في استمرار الامر الواقع العسكرى الذى أنشأته منذ ثلاث سنوات. وهذه الدولة التي تستحثنا سنة بعد سنة، في كل دورة للجمعية العامة ، على تفويض الامر الى منظمة الوحدة الافريقية ، نجدها في كل مرة أسرع من ينهض لتعطيل محاولة ايجاد تسوية داخل الاسرة الافريقية الكبيرة ، وأكثر تصميما على ذلك. فلا بد من انهاء هذه اللعبة التي لا شرف فيها والمتمثلة في استخدام مصير الشعب الصحراوى وكأنه كرة " تنس " تقذف من ساحة الى أخرى.

٤٨ - ان الوفد الجزائرى الذى يعلم أن عمل منظمة الوحدة الافريقية في مجال انهاء الاستعمار قد كان دائما مستوحا من الاحكام الاساسية لميثاق الامم المتحدة ومن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة ، قصد تسوية كافة الاوضاع الاستعمارية ، قد أعرب عن موافقته على القرار ٣١/٤٥ المؤرخ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين. وهو القرار الذى أكد من جديد تمسك الامم المتحدة بتقرير الشعوب لمصيرها وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وأحاط علما بالمقرر الآنف الذكر الذى اتخذته منظمة الوحدة الافريقية (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه) وقرر ارجاء النظر في هذه المسألة الى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، ورجا الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية أن يعلم الامين العام للامم المتحدة بالتقدم المحرز في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية في هذا المضمار ودعا الامين العام للامم المتحدة أن يقدم تقريرا في هذا الشأن للجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين.

٤٩ - وهكذا فقد أرجأت الامم المتحدة قرارها في هذه القضية الى دورتها الثانية والثلاثين ، تماما مثلما فعل رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في مؤتمرهم الخامس المعقود في كولومبو من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ (١٢). وبهذه الصورة يكون المجتمع الدولي قد أرجأ مرتين اتخاذ قراره النهائي.

---

(١١) A/33/235 و Corr.1 المرفق الثاني ، القرار AHG/RES.92 (د - ١٥).

(١٢) A/31/197 ، المرفق الأول ، الفقرة ٣٥.

٥٠ - وفي الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة سنحت فرصة ثالثة الا أن المحتلين للاقليم الصحراوى ، الاكثر تعنتا ،لم يستجيبوا الى التطلع المشروع للمجتمع العالمي بغير الجمود السياسي والعرقلة الاجرائية داخل منظمة الوحدة الافريقية ، مجددين بذلك ممارساتهم المجدبة المشجوبة التي أصبحت مع الأسف تقليدية . ولذلك فهم اليوم أقل من يحق له اقتراح الرجوع مرة أخرى الى منظمة الوحدة الافريقية التي يمكن ان نؤكد أنهم سيعرقلون جميع جهودها . ألم يغادروا قاعات اجتماع منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٦ في بورت لويس ؟ أما في الدورة العادية الرابعة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقودة في ليبرفيل عام ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه) فان عادة التلميح تأبى منا الا أن نقتصر على الاشارة الى أنهم أظهروا قليلا من الحماس في اسناد حل مشكلة الصحراء الغربية الى دورة استثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية .

٥١ - وان هم بدوا اليوم وكأنهم اكتشفوا مزايا الحوار داخل الاسرة الافريقية فان عمر ذلك سيدوم ، بدون شك ، مادامت دورة الامم المتحدة ، لأن الشعب الصحراوى قد تعلم في معاناته القاسية أن استعدادهم " الجديد " ليس أكثر من استعداد ظرفي كالمعتاد .

٥٢ - واذا كان الامر غير ذلك فليصرحوا به رسميا هنا ولتسجل الدورة الحالية للامم المتحدة استعداد هؤلاء المحتلين بدون سند للعمل بأمانة مع لجنة الحكماء على تشجيع عقد دورة استثنائية قريبة لمنظمة الوحدة الافريقية وعلى السماح باعطاء الكلمة للشعب الصحراوى وفقا لمذهب منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . وبذلك يكون المجتمع الدولي موقنا يقينا تاما أنه لا يمكنه أن يعتبر أى شيء سوى تعلات متجددة بدون التزامات واضحة وقاطعة .

٥٣ - والحقيقة ان منظمة الوحدة الافريقية ،ولجنة الحكماء والدورة الاستثنائية المعتزمة بحاجة أكثر من أى وقت مضى لمساندة ومساعدة كامل المجتمع الدولي للتغلب على جمود موقف هذه الدولة . وقد كانت الدورة الخامسة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقودة في الخرطوم (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه) مدركة لذلك ،الى حد أنها حرصت على الاشارة صراحة في قرارها الى أن المسألة تبقى معروضة على الامم المتحدة ولذلك دعت المجتمع الدولي بالحاح الى أن يعاضدها في مهمتها ، وأشارت بالمناسبة الى مبادئ انهاء الاستعمار اثناء مناقشة نيرة توجت قرار واضح المعنى . فمن يا ترى يستطيع أن يظن ان الامم المتحدة ستجرؤ على عدم الاستجابة لمثل هذا النداء ولمثل هذا الواجب ؟

٥٤ - ليس من تقاليد الامم المتحدة ولا من مصلحتها ان يكون لها بعض الميل الخاص لنوع من مواقف الترقب التي تترتب عليها قطعا آثار مفجعة ،في الوقت الذى تكون فيه الأصداء الوحيدة التي تصل اليها عن هذه القضية اليوم هي للأسف أصداء المعارك الدامية التي تدور رحاها هناك والخسائر الجسيمة في الارواح البشرية وعمليات التدمير المختلفة الجارية في ميدان الحرب في الجزء من الاقليم الذى لا يشمله وقف اطلاق النار. وكل منا يعلم ان الامم المتحدة لها ، في رسالتها التي لا يستعاض عنها والمفيدة في خدمة السلم ، وتنظيم العلاقات الدولية دور تؤديه غير ذلك الدور. ولن يفوتها هذه المرة بفضل الاستنتاجات الايجابية التي ستستخلصها من مناقشتها لهذه القضية أن تحل عقد حالة بين تجميدها الى حد الآن بيانا كافيا طابعها المتفجر وعواقبه التي لا يمكن تقديرها

بالنسبة للمنطقة بأسرها . وبذلك تكون الجمعية العامة قد أسهمت في مساعدة افريقيا ومنظمتها الاقليمية ولجنة حكمائها على أداء مهمتها ، وتكون الامم المتحدة في الوقت نفسه قد أدت مهمتها في هذه القضية لانها ما انفكت الهيئة التي تضمن حقوق ومصالح الشعوب والأداة لتحقيق الانسجام والسلم بين الامم . وعليه فان الوفد الجزائرى مقتنع كل الاقتناع أن الدورة الحالية ستتيح الفرصة للجمعية العامة ، لا لكي تؤكد مرة أخرى حق الشعب الصحراوى في تقرير مصيره بحرية فحسب، بل وأيضا لكي تقترح كافة الاجراءات الملموسة الكفيلة بتجسيم هذا الحق . ان هذه التدابير التي يستوجبها احترام المبادئ وتفرضها ارادة السكان في الوجود ، هي التي ستساعد منظمة الوحدة الافريقية ولجنة الحكماء والدورة الاستثنائية على انهاء الحرب في الصحراء الغربية .

٥٥ - ان الممارسة التي دأبت عليها الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لتشهد شهادة كاملة على وجود اختصاص مزدوج ومتزامن . وقد أشار الامين العام للامم المتحدة في أديس أبابا في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٣ بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية (١٣) الى هذا التآلف بين الاختصاصات الذى لا تفصم عراه وذلك حين أكد على " الصلات الوثيقة " التي ينبغي الابقاء عليها بين المنظمتين قصد اتمام عملية انهاء الاستعمار وهي عملية مازال المجتمع الدولي بأسره متمسكا بها .

٥٦ - على أن الاختصاص المتزامن والصلات الوثيقة لا يمكن ان تعني مجرد احالة قضية من قضايا انهاء الاستعمار الى المنظمة الاقليمية وخصوصا اذا ماتكررت هذه العملية بدون نجاح للمرة الثالثة . وأفضل دليل وقائعي على تزامن الاختصاصات هو أن مناقشات ومقررات منظمة الوحدة الافريقية من أجل انهاء استعمار الجنوب الافريقي ولا سيما ناميبيا وزمبابوى لم تستخدم أبدا أساسا لمنع وجود اختصاص متزامن للامم المتحدة بل العكس هو الصحيح ، وما هو أكثر دلالة من ذلك أن مشكلة انهاء استعمار بليز تثار في منظمة الامم المتحدة ، امام جملة الامم ، اكثر مما تثار أمام منظمة الدول الامريكية . وكذلك الشأن بالنسبة لتيمور الشرقية .

٥٧ - وهكذا فان الميثاق يسند الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، على نحو واضح ، مهام وسلطات محددة بخصوص انهاء استعمار الاقاليم التابعة . وقد سمحت ممارسة أجهزة الامم المتحدة منذ مايزيد عن ثلاثة عقود باستحداث عملية لانهاء الاستعمار كانت هذه الاجهزة مكلفة باعدادها وتطبيقها ومراقبتها . واصبحت ايديولوجية انهاء الاستعمار هي الاهتمام الاول للامم المتحدة مثلما هو الحال بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدولي . وقد ربطت المنظمة العالمية اسمها وما لها من اعتبار ونفوذ بانهاء الاستعمار التام وغير المشروط بوصفه شرطا لاعادة الحقوق الطبيعية للشعوب والكرامة لجميع البشر .

٥٨ - ومنظمة الوحدة الافريقية ، بصفتها منظمة اقليمية بمدلول المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة ، لها اختصاص مكمل لاختصاص الامم المتحدة وليس مضاربا أو معارضا له . وتحدد الفقرتان ١ و ٢ من

---

(١٣) الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة من ٢٧ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٣ .

المادة ٢ ، من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية كهدف لهذه المنظمة " تشجيع التعاون الدولي مع ايلاء الاعتبار الكامل لميثاق الامم المتحدة "، وقد قامت الامم المتحدة ، بدورها ، منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠١١ المؤرخ في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥ بتحديد القواعد التي تحكم العلاقات بينها وبين منظمة الوحدة الافريقية .

٥٩ - ومهما يكن من أمر فان اختصاص الامم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار بصورة عامة ، وبالنسبة للصحراء الغربية بصورة خاصة ، لا ينفي ولا ينافس اختصاص منظمة الوحدة الافريقية . على أن التكامل التام في المهام والتلاقي المثالي للاهتمامات يقتضي من المنظمتين أن تتآزرا لايجاد الحل العادل الذى تتطلبه مشكلة الصحراء الغربية . لكن لايحق بأية صفة من الصفات لمنظمة اقليمية ، مهما كانت صلاحيتها ، ان تنوب عن المجتمع الدولي في أداء مسؤولياته ، فما بالك أن تحل محل الامم المتحدة .

٦٠ - وفي الختام يمكن للمرء أن يؤكد بخصوص هذه النقطة ان المادة ٥٢ من الميثاق تسمح للمنظمات الاقليمية بتسوية الخلافات ، حين يكون لهذه الخلافات طابع محلي . الا أن مشكلة انهاء الاستعمار ، بصورة عامة ، وانهاء استعمار الصحراء الغربية بصورة خاصة ، لا تشكل مسألة محلية . ان الأمر يتعلق بمشكلة تهم المجتمع العالمي بأسره . ولقطع كل مناقشة بخصوص تحديد الاختصاصات ، يجدر التذكير مرة أخرى بأن رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية أنفسهم قد صرّحوا في قرارهم المعتمد في الخرطوم في شهر تموز/يوليه الاخير (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه) ان المشكلة تبقى معروضة على الامم المتحدة التي يتعين عليها اكثر من أى وقت مضى ان تواصل مناقشة هذه المشكلة لكيما تتاح للجنة الحكماء الافادة من المساندة النشيطة للمجتمع الدولي بأسره .

٦١ - ان الطابع العام والعالمي لحركة الانعتاق والتحرر في العالم وهو طابع لايقهر قد وضع الشعب الصحراوى في مكانه من التاريخ مهما كانت المعارك التي يجابهها من المتخلفين عن هذه الحركة .

٦٢ - وستشهد منطقتنا من جديد في يوم من الايام السلم والوئام اللذين لا يمكن ان يتحققا الا بفضل التعاون المثمر القائم على احترام سيادة الشعوب واستقلالها .

٦٣ - أما نحن فانا ، استعدادا لهذا اليوم ، قد فتحنا صدورنا لأية تسوية تكون قائمة على هذه المبادئ . تلك هي المشاعر التي تحدونا في رجائنا بحث مشكلة الصحراء الغربية التي ستجد حلا لها ان عاجلا أو آجلا ، في نطاق الكرامة والعدل . لكن لكيما يكون بحث هذه المشكلة متسما بالاستقامة الكاملة يجب ألا يغفل طبيعتها وهي انها كانت ولا تزال مشكلة تتعلق بانهاء الاستعمار .

٦٤ - وعلى عكس ذلك ، فان اغفال هذه الحقيقة وطرح مشكلة الصحراء الغربية بعبارات أخطر أى عبارات السلامة الاقليمية الزائفة ، سيعني ، قطعا اعداد مستقبل قاتم لمنطقتنا . وبالفعل فان احدى الدولتين المحتلتين أعطت منذ بضعة أشهر الانطلاقة لـ " حملة مذهبية " حقيقية اذ اعتبرت انها " لن يمكنها ابدا ان تسمح بأن يكون بلدها مقطوعا في الجنوب بفعل ايديولوجية مخالفة لايديولوجيتها " (١٤) .

---

(١٤) جريدة " لوموند " العدد الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

٦٥ - كل شيء ممكن الا تغيير الجغرافيا واختيار الجار. ان عقد النية على تقرير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلد مجاور يعني من جانب من يبيّت هذه النية أنه يريد أن يغيّر جميع أسس المجتمع الدولي وأكثرها رسوخا ، ويعني ركوب أوهام خطيرة قد تجر المنطقة بأسرها الى الفوضى لمدة طويلة .

٦٦ - لقد أعلن السيد كورت فالدهايم، الامين العام للامم المتحدة في كتابه "مهنة فريدة في العالم" انه مقتنع بأن للامم المتحدة مهمة تاريخية وهي الحرص على انجاز عملية انهاء الاستعمار في جو يسوده السلم" (١٥). ويجب علينا اكثر من أي وقت مضى أن نتذكر ما أعلنه امام اللجنة الخاصة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤: "... ولا يتنا قد انجزت مالم تحصل كافة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية على الحرية والاستقلال فان مهمتنا لن تعتبر ناجزة . وعلينا الان أكثر من أي وقت مضى أن نبين تصميمنا ..." (١٦).

٦٧ - سلم لكن مع التصميم . حل سلمي لكن حل عادل .

٦٨ - وبما أن الامم المتحدة قد برهنت على انها قادرة كل القدرة على فتح آذانها للضوضاء الكبيرة ، ضوضاء عصرنا فانها ، أي نحن جميعا ، مسؤولون بالدرجة الاولى عن هذه الظاهرة الهائلة الرائعة ، ظاهرة اعادة الاعتبار للشعوب المتمثلة في انهاء الاستعمار واشاعة الامل والعدالة والسلم والاخاء بين الناس جميعا .

- - - - -

---

(١٥) كورت فالدهايم بالتعاون مع ايريك رولو مهنة فريدة في العالم (باريس، دار ستوك للنشر ١٩٧٧) ص ١٢٥ .

(١٦) A/AC/109/PV.950 ، ص ٦٠ .